أقسام الجملة العربية في كتاب القواعد الأساسية للهاشمي (دراسة موازنة)

م. د. مازن دحام سالم
كلية الإمام الأعظم رحمه الله الجامعة/ قسم اللغة العربية

المقدمة

الحمد لله الذي خلق وعلّم، وأرشدَ وأفهم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، وأنّ سيدنا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم.

وبعد؛ فقد أكثر الدارسون المحدثون من تناول الجملة العربية، وتوسعوا في بيان جزئياتها، ونقدوا، ووجهوا، وحاوروا ما جاء به الأقدمون، تنوعت اتجاهاتهم، واختلفت طرائقهم، فمِن تابع للنحاة في كل الجزئيات، مسلِّم بما جاء، وآخر يتأنى ويرد إن اقتضى المقام ذلك، ومن بين هؤلاء وأولئك تناولتْ الدراسةُ كتاب (القواعد الأساسية للغة العربية) للسيد أحمد الهاشمي؛ لتكشف مباحث الجملة فيه، فجاءت بعنوان **((أقسام الجملة العربية في كتاب القواعد الأساسية للهاشمي –دراسة موازنة-))**.

وكان السبب في هذا الاختيار هو كون الكتاب ميدان الدراسة تعليمي، مختصر المادة، عصري الأسلوب والعبارة، فجاءت الدراسة لتكشف مدى تحقق ذلك عبر دراسة مباحثِ الجملةِ من هذا الكتاب.

وكان تقسيم الدراسة بحسب أقسام الجملة فجاءت على مدخل تعريفي، وأربعة مطالب، المدخل: التعريف بمفردات العنوان، والمطالب هي:

المطلب الأول: تقسيم الجملة بحسب ما تبدأ به، وقد تناولت فيه الجملة الإسمية والجملة الفعلية.

المطلب الثاني: تقسيم الجملة بحسب التركيب، وقد تناولت فيه الصغرى والكبرى، وثالثة لا صغرى ولا كبرى.

المطلب الثالث: تقسيم الجملة بحسب الجانب الوظيفي، وقد تناولت فيه الجملة الخبرية والإنشائية.

المطلب الرابع: تقسيم الجملة بحسب الإعراب، وقد تناولت فيه الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي لا محل لها.

وخاتمة اشتملت على أبرز النتائج.

أما عن الدراسات السابقة فلم أجد دراسة عن كتاب القواعد الأساسية بحسب اطلاعي إلا رسالة ماجستير بعنوان: **((التعليل النحوي عند المعاصرين من النحاة -السيد أحمد الهاشمي أنموذجا-))**، للطالبة إقبال جفون محمد جفون، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/ كلية الدراسات العليا.

وقد اتبعت المنهجين الوصفي والموازن في دراستي هذه، فعمدتُ إلى وصف جزئياتِ الجملة، وموازنتها مع دراسات النحويين قدامى ومحدثين... وما كان من توفيق فمن ربي، وإن كانت الأخرى فما أبرئ نفسي، والحمد لله أولاً وآخراً ...

المدخل

التعريف بمفردات العنوان

- **أولاً: تعريف الجملة وبيان ما يتعلق بها**

١. الجملة لغةً واصطلاحاً:

لغة: قال ابن فارس: ((الجِيمُ والمِيمُ واللَّامُ أَصلان: أَحَدُهُما تجمُّعُ وعظمُ الخَلق، والآخَرُ حُسْنٌ))[١]. و((الجُملَة: وَاحدةُ الجُمَل. والجُملة: جَمَاعَةُ الشَّيءِ. وأَجمَلَ الشيءَ: جَمَعه عَن تفرِقَةٍ؛ وأَجمَلَ لَهُ الحِسَابَ كَذَلِكَ. والجُملَة: جَمَاعَةُ كُلِّ شَيءٍ بكمَاله من الحسابِ وغيرِهِ))[٢]. فالجملة في اللغة تدل على الشيء المجموع...

إصطلاحاً: هي ((وحدة إسنادية تتضمن مسندا ومسندا إليه يكونان عمدة هذه الجملة، يحققان المعنى المفيد، وتسمى الجملة الكلام المركب))[٣].

٢. بين الجملة والكلام:

جرى الخلاف بين النحويين قديما وحديثا حول الترابط الجزئي بين الجملة والكلام، وهل الجملة من الكلام أم لا؟، والمتصفح في ذلك لآرائهم يجدها على أنواع، وقد لخص خالد الأزهري ذلك بقوله: ((اعلم أَيهَا الوَاقِف على هذا المُصَنّف، أَنّ اللَّفظ المركب الإسنادي يكون مُفِيدا كـ(قامَ زيدٌ)، وغيرَ مُفِيد نحو: (إِنْ قامَ زيدٌ)، وَأَنَّ غير المُفيد يُسمى جملة فقط، وأَنّ المُفيد يُسمى كلَاما؛ لوجُود الفائدة، ويُسمى جملة لوجود التَّركيب الاسنادي، ونعني -معشر النُّحاة- بالمفيد حيثُ أطلقناه فِي بحث الكلام: ما يحسُنُ من المُتكَلّم السُّكُوت عليه بحيثُ لا يصير السَّامع منتظرا لشيء آخر.

وبين الجُملة والكلام عُمُوم وخصوص مُطلق، وذلك أَنّ الجُملة أَعمُّ من الكلام؛ لصدقها بِدُونِه، وعدم صدقه بِدُونِها، فكل كلامٍ جملَةٌ؛ لوُجُود التَّركيب الاسنادي، ولا ينعكس عكسا لغوياً، أَي: ليس كلُّ جملةٍ

---

(١) مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م: ١/ ٤٨١ مادة (جمل).

(٢) لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط الثالثة، ١٤١٤هـ: ١١/ ١٢٨ مادة (جمل).

(٣) معجم لغة النحو العربي، السفير أنطوان الدّحداح، مكتبة لبنان ناشرون، ط الأولى، ١٩٩٣م: ١١٦.

كلاما لأَنَّهُ يعتبر فيه الإفادةُ بخلافها، أَلا ترى أَنّ جملة الشَّرط نحو: (قام زيد) من قولك: (إِنْ قام زيد قام عمرو) تسمى جملَة؛ لاشتمالها على المسند والمسند إِليه، ولا تسمى كلاما؛ لأَنَّه لا يُفِيد معنى يحسن السُّكُوت عليه؛ لأَنّ (إِنْ) الشّرطيَّة أخرجته عن صلاحيته لذلك؛ لأَن السَّامع ينتظر الجواب))[1].

انقسم اللغويون والنحاة القدماء في نظرتهم للجملة والكلام إلى اتجاهين:

الأول: قال بالترادف بين الجملة والكلام، ولم يفرقوا بينهما، وعلى رأس هذا الفريق ابن جني الذي يقول: ((أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويين الجمل، نحو: (زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاءِ، وعاءِ في الأصوات، وحسِ، ولبِّ، وأفّ، وأوّه)، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام))[2].

وتابعه الزمخشري بقوله: ((والكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: (زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبك)، أو في فعلٍ واسمٍ، نحو قولك: (ضرب زيدٌ، وانطلق بكرٌ)، وتسمَّى الجملة))[3].

وتابعهما جملة من المحدثين منهم: إبراهيم أنيس[4]، وعباس حسن[5].

الثاني: قسم فرق بين مصطلحي الجملة والكلام، وجعل بينهما عموما وخصوصا، وعلى رأس هذا الاتجاه الرضي الاستراباذي، فنجده يقول: ((والفرق بين الجملة والكلام: أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، واسما الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه.

والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس))[6].

ويتفق ابن هشام معه في ذلك إذ قال: ((الكلام هُو القول المُفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دلّ على

---

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٦م: ٣١.

(٢) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية (د.ط): ١/ ١٧.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط الأولى، ١٩٩٣م: ٢٣.

(٤) ينظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، ط الثالثة، ١٩٦٦م: ١٥٩ وما بعدها.

(٥) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف- القاهرة، ط الطبعة الخامسة عشرة: ١/ ١٥.

(٦) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ/ ١٩٦٦م: ١/ ١٨.

معنى يحسن السُّكُوت عليه.

والجُملة: عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قامَ زيد)، والمبتدأ وخبره كـ(زيد قائِم)، وما كان بمنزلة أَحدهما نحو: ضُرب اللص، وأقائم الزيدان، وكان زيد قائما، وظننته قائما))[١].

ومن المحدثين عبد السلام هارون[٢].

و((في لجج من المباحث الخاصة بالمفردات؛ إلى الحد الذي بوبت كتبهم في ضوئها، فجاءت مقسمة على أبواب الاسم والفعل والحرف، أو مبوبة على أساس المعمولات: كالمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، أو على أساس المبني والمعرب، ولم تؤلف كتب على أساس الجملة إلا في النزر اليسير على نحو (كتاب أقسام الخبر) لأبي علي الفارسي، وما كتبه ابن هشام في المغني اللبيب، والإعراب عن القواعد وشرحه... فسار البحث اللغوي والتأليف النحوي، بحسب حاجة المتعلمين لا بحسب ما تقتضيه اللغة وبناؤها الجملي))[٣].

((صار من المسلمات في الدرس اللغوي أنّ المتكلمين يعبرون عن أغراضهم وحاجاتهم، ويتفاهم بعضهم مع بعض الآخر بالجمل لا بالألفاظ... وكان الأولى أن يبدأ الدرس النحوي بالجملة، ويكون تقسيم مباحثه في ضوئها، وليس بحسب المفرد، أو بحسب ما يجري عليه البحث في الكتب النحوية، فصارت مباحث الجملة متفرقة تأتي هنا وهناك))[٤].

تعريف الجملة عند الهاشمي: عرفها بموضعين ولفظين متحدين في المعنى، أما الأول فقوله: هي مُركّبٌ إسنادي أفاد فائدة وإن لم تكن مقصودة كفعل الشرط[٥]. لفظٌ مركبٌ أفادَ أو لم يفد[٦].

ثانياً: التعريف بالمؤلف وكتابه القواعد الأساسية:

١. **التعريف بالمؤلف:** هو أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، أديب معلم مصري، من أهل القاهرة، كانت ولادته عام (١٢٩٥هـ)[٧].

---

(١) مغني اللبيب، أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط الأولى، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م: ٤١٩/١.

(٢) الأساليب الإنشائية في النحو، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط الخامسة، ١٤٢١ه/ ٢٠٠١م : ٢٥.

(٣) نظرات في الجملة العربية، د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء– عمان، ط الأولى، ٢٠٠٥م: ٦.

(٤) المرجع نفسه: ٥.

(٥) القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية- بيروت، (د.ط): ١١.

(٦) المرجع نفسه: ٣٦٤.

(٧) ينظر: الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م: ١/ ٩٠، ومعجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة وما طبع منها أو حقِّق بعد وفاتهم وفيات (١٣١٥- ١٤٢٤هـ)، محمد خير

عمل في سلك التعليم المصري، حيث شغل منصب مدير لثلاث مدارس أهلية، أخذ العلم عن أكابر علماء عصره منهم الشيخ محمد عبده[١].

وكانت وفاته عام (١٣٦٢هـ)، وترك الكثير من المؤلفات، ومنها[٢]:

- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع.
- ديوان الإنشاء أو أسلوب الحكيم في منهج الإنشاء القويم.
- القواعد الأساسية للغة العربية.
- مختارات الأحاديث النبوية والحكم المحمدية.
- المفرد العلم في رسم القلم.
- ميزان الذهب في صناعة شعر العرب.
- السعادة الأبدية في الشريعة الإسلامية.

٢. **التعريف بالكتاب:** من أجل رسم صورة متكاملة في ذهن القارئ عن الكتاب ميدان الدراسة سأعرفه بالفقرات الآتية:

أ. **عنوانه:** صرّح الهاشمي في مقدمة الكتاب بعنوانه إذ قال: ((وبعد فهذا كتاب القواعد الأساسية للغة العربية))[٣].

ب. **مادته:** أما عن مادة الكتاب فهي عبارة عن مجموع القواعد النحوية، جمعها المؤلف (رحمه الله) ورتبها على غرار ألفية ابن مالك، وصرّح بذلك بقوله: ((نحوت فيه ترتيب (الألفية) لأنها عند كافة العلماء مرضية، وسرّحت في أسفار النحو النظر، وجئتُ منها بالمبتدأ والخبر. وجمعتُ فيه لطائف (التصريح) وتُحف (الأشموني) وتحقيقات (الصّبّان) ونُتف (الخُضري) ودقائق (الرضي) وبدائع (المُغني)))[٤].

ج. **أسلوبه:** نحا الهاشمي في كتابه بحو التيسير والسهولة، فابتعد عن الغموض والتعقيد، وأكَّد ذلك بقوله: ((جمع إلى غزارة المادة سهولة المأخذ، وإلى جَودة الترتيب دِقّة العبارة، وظرف الإشارة. وإلى كثرة التّمرينات حسن الاختيار، لينتفع به المُبتدئون. ولا يَستغني عنه المنتهون))[٥].

رمضان يوسف، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية-الرياض، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م: ١ / ٤٧.

(١) ينظر: المرجع نفسه: ١/ ٩٠.

(٢) ينظر: ينظر: الأعلام: ١/ ٩٠، ومعجم المؤلفين المعاصرين: ١/ ٤٧.

(٣) القواعد الأساسية للغة العربية: ٢.

(٤) المرجع نفسه: ٢.

(٥) المرجع نفسه: ٢.

- **المطلب الأول: تقسيم الجملة بحسب ما تبدأ به وفيه:**

أولاً: الجملة الاسمية:

١. **مفهومها عند الهاشمي الذي عرفها بأنها:** ((ما بُدِئت باسم[١]. نحو: مَن عمِل صالحا فلنفسه. وهل مِن خالق غيرُ الله))[٢]، فنجده يلخصها بكلام موجز، من غير بيان ولا تفصيل، فلم يكشف ما يتعلق بقضية الإسناد، ولا ذكر مسألة دخول النواسخ عليها؛ وهذا كله سنفصله في الفقرة الآتية إن شاء الله، لنرسم للقارئ الكريم صورة واضحة عن الجملة الإسمية بحسب تصور النحاة لها.

٢. **مفهوم الجملة الإسمية عند النحاة:**

عرفها ابن هشام بقوله: ((فالاسمية: هِيَ الَّتِي صدرها اسم، كزيد قَائِم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عِند من جوَّزه وَهُوَ الأَخفَش والكوفيون))[٣]، ونبه بعدها مفسرا صدر الجملة بأنه المسند أو المسند إليه ولا عبرة فيما تقدم عليها من حروف مختلفة المعاني، كحروف الاستفهام أو العطف أو غيرها[٤].

وهو بهذا تابع لأبي البركات الأنباري الذي عدَّ الجملة الاسمية هي التي يكون جزؤها الأول هو الاسم، ومثل لها بـ: زيد أبوه منطلق[٥].

أما المحدثون فقد تباينت تعريفاتهم للجملة فمنهم من عد الجملة التي تبدأ باسم أصالة هي الاسمية[٦]، وأضاف بعضهم شرط الجمود في هذا الاسم بحيث لا يكون مشتقا عاملا كفعله أو مضافا، وكذا أن لا يكون مصدرا عاملا كفعله أو مضافا[٧]، ومنهم من عرفها بقوله: ((الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر وصفة للخبر، يكون المبتدأ والخبر فيها عمدة، بينما الصفة فضلة))[٨].

---

(١) وجدته في هامش (٢) من صفحة (١١) يضيف قيدا بقوله عن الجملة الاسمية: ((إن بدئت باسم حقيقة، نحو: الوطن عزيز. أو حكما، نحو: إن العدل قوام الملك)).

(٢) القواعد الأساسية للغة العربية: ٣٦٤.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٢٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢١.

(٥) ينظر: أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق : ٧٣.

(٦) التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م: ٨٥.

(٧) ينظر: الجملة العربية (مكوناتها، أنواعها، تحليلها)، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب- القاهرة، ط الثانية (د.ت): ٥٥.

(٨) الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، حسين منصور الشيخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، ط الأولى، ٢٠٠٩م: ٥١.

ومنهم من حاول أن يستدرك على القدماء كما فعل الدكتور مهدي المخزومي الذي صوب للنحاة ما وقعوا فيه من تعسف وإرباك -بحسب قوله- ليعرف الجملة الاسمية بقوله: ((هي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسما))[١].

وهو يحاول وضع ضابط لبعض الجمل التي كان النحاة القدماء يعدونها إسمية نحو: (زيدٌ سافرَ، محمدٌ نجحَ، الولدُ قرأَ...)، فهي عنده فعلية[٢] وعندهم اسمية، ويختلف تبعا لذلك إعرابها على وجهين:

الأول: أنَّ (زيد، محمد، الولد) عند القدماء تعرب مبتدأ، وما بعده جملة من فعل وفاعل مقدر سدت مسد الخبر.

الثاني: أنَّ (زيد، محمد، الولد) عنده -وهذا مذهب الكوفيين- تعرب فاعل مقدم على فعله لغرض بلاغي.

ولعل مرد ذلك عنده أن يبعد من مسألة التقدير التي نحتاجها في الإعراب الأول[٣]، والحق أنَّه صاحب وجهة نظر محترمة، تبعد بالطلبة عن مسألة التقدير في الإعراب، وتأخذ بأيديهم عن قضاياه المتشعبة.

وبعد هذا ندخل في بيان أجزاء الجملة الاسمية عند القدماء وهما المسند (المبتدأ) والمسند إليه (الخبر)[٤]، والمسند في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به، والمسند إليه هو المحكوم عليه[٥]، ويعرفهما الزمخشري بقوله: ((هما الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك: زيد منطلق))[٦].

ثم نظر النحاة إلى سمات هذه الجملة الاسمية فلاحظوا ((أنِّ من أهم سمات الجملة الاسمية صلاحيتها للنسخ. ومن ثم قسموها إلى قسمين: جملة غير منسوخة، وأخرى دخلها النسخ، ويمكن أن يصطلح على الجملة الأولى «الجملة المطلقة»، للإشارة إلى أن العملية الإسنادية فيها تؤدي وظيفتها دون قيود عليها، كما يمكن أن يصطلح على الثانية «الجملة المقيدة» للدلالة على أن ثمة قيدا قد أحدث تأثيرا لفظيا ومعنويا في العلاقة الإسنادية، فليس النسخ في جوهره سوى تعبير بالتحديد، أي التقييد لبعض العلاقات والروابط

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي- بيروت، ط الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م: ٤٢.

(٢) ينظر: المرجع نفسه: ٤٢.

(٣) ينظر لمزيد تفصيل حول المسألة: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت٧٦١هـ)، دار الجيل- بيروت، ط الخامسة، ١٩٧٩م: ٢/ ٧٨ وما بعدها، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشمُوني (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م: ١/ ٣٨٦- ٣٨٩.

(٤) ينظر: الجملة الإسمية علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع- القاهرة، ط الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م: ٢٠- ٢١.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي- القاهرة، ط الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م: ١/ ٢٨٦.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣.

القائمة بين أطرافها))[١].

٣. **أنواع الجملة الاسمية:** لما كانت الجملة الاسمية تتكون (من: مبتدأ وخبر، أو مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر، أو ما كان أصله المبتدأ أو الخبر، وبذلك تكون الجملة الاسمية عند النحاة إطارا يضم في حقيقته أنماطا متنوعة الصياغة والمكونات، مختلفة الروابط والعلاقات)[٢]، ويمكن تحديد هذه الأنماط على النحو الآتي[٣]:

أولا/ جملة مكونة من مبتدأ وخبر: وفيها:

١. مبتدأ + خبر مفرد جامد.

٢. مبتدأ + خبر مفرد مشتق.

٣. مبتدأ + خبر شبه جملة.

٤. خبر مفرد جامد + مبتدأ.

٥. خبر مفرد مشتق + مبتدأ.

٦. خبر مفرد مشتق + مبتدأ.

٧. خبر جملة + مبتدأ.

٨. خبر شبه جملة + مبتدأ.

ثانياً: جملة مكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر، وفيها:

١. أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد + فاعل مثنى أو جمع.

٢. أداة نفي أو شبهه + وصف شبيه بالمشتق مفرد + فاعل مثنى أو جمع.

٣. أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد + نائب فاعل مثنى أو جمع.

ثالثاً: جملة مكونة مما كان أصله المبتدأ والخبر: وفيها:

١. أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ + ما كان أصله الخبر.

٢. أداة نسخ + ما كان أصله الخبر + ما كان أصله المبتدأ.

٣. ما كان أصله الخبر + أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ.

٤. ما كان أصله المبتدأ + أداة نسخ + ما كان أصله الخبر.

---

(١) الجملة الاسمية علي أبو المكارم: ٢١.

(٢) الجملة الاسمية علي أبو المكارم: ١٨.

(٣) ينظر: المرجع نفسه: ١٨- ١٩.

رابعاً: جملة متعددة الاحتمالات، وفيها:

١. أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد + فاعل أو مبتدأ مفرد.

٢. أداة نفي أو شبهه + وصف شبيه بالمشتق مفرد + فاعل أو مبتدأ مفرد.

٣. أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد + نائب فاعل أو مبتدأ مفرد.

ثانياً: الجملة الفعلية:

١. **مفهومها عند الهاشمي:** عرفها بقوله: ((وهي ما بُدِئت بفعل. نحو: قد أفلح المؤمنون، وكان ربك قديرا))[١]، والتعريف هنا أيضا -كما في تعريفه للإسمية- يخلو من تفصيل لحالها، أو بيان لمكوناتها وجزئياتها[٢]، فلم يذكر أنماطها ولا صورها، حتى تكون ماثلة في ذهن القارئ الكريم، بل ذكرها سردًا، وعرَّفها إيجازا. . .

٢. **مفهومها عند النحاة:** لم تكن عناية النحاة بالجملة تعريفا وتقييدا، ولا من حيث تأليفها وتركيبها بذات قيمة كبيرة[٣]، لكن مع ذلك فقد وجد هناك من عرف الجملة وبين أنواعها، فهذا أبو البركات الأنباري يعرفها بأنّها الجملة التي يكون الجزء الأول منها فعلا، ويمثل لها بـ(زيد ذهب أبوه، وعمرو إن تكرمه يُكرِمْك)[٤]، ومثله ابن هشام الذي يعرفها بقوله: ((هي الَّتي صدرها فعل، كقام زيد، وَضُرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقُم))[٥].

أمَّا المحدثون فقد عرفوها بألفاظ مختلفة، فمنهم من عرفها بأنَّها ما بُدِئت بفعل[٦]، سواء أكان هذا الفعل مبنيا للمجهول أم مبنيا للمعلوم، وكذا إذا كان متعديا أم لازما[٧]، وزاد بعضهم شرط كون هذا الفعل غير ناقص[٨]، وانطلاقا من منهجه النقدي فقد عرفها الدكتور مهدي المخزومي بقوله: ((الجملة الفعلية هي ما كان المسند فيها فعلا، سواء أتقدم المسند إليه أم تأخر، تغيرت صورة الفعل فيها أم لم تتغير. فقولنا: طلع البدر، والبدر طلع، وانكسر الزجاج، وكُسِر الزجاج، كلها من الجمل الفعلية، والمسند إليه في كل منها فاعل))[٩]،

---

(١) القواعد الأساسية للغة العربية: ٣٦٤.

(٢) ومما يذكر هنا أني وجدته في هامش (٢) من صفحة (١١) يقول: ((إن صدِّرت بفعل (حقيقة) نحو: جاء الحق. أو حكما، نحو: ما خاب من استخار، ولا ندم من استشار)).

(٣) ينظر: الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية: ١٣.

(٤) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ٧٣.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٢٠.

(٦) ينظر: نظرات في الجملة العربية، كريم ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ط الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م: ٢٢.

(٧) ينظر: الجملة العربية (مكوناتها، أنواعها، تحليلها): ٤١.

(٨) ينظر: التطبيق النحوي: ١٧٤.

(٩) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٧.

فقد جعل قضية الإسناد هي المعيار الأساس في تعريفه هذا، وبه –الإسناد- تتميز هذه عن سابقتها...

٣. **أجزاء الجملة الفعلية وأنواعها:** تتركب الجملة الفعلية أيضا من مسند ومسند إليه، لكن القيد الذي يميزها عن الاسمية هو كون المسند فعلا أو بمنزلة الفعل[١]، ومن اجتماع المسند (الفعل) والمسند إليه (الاسم) تتولد عندنا أنماط كثيرة من الجمل الفعلية، والتي يمكن حصرها بالآتي[٢]:

المجموعة الأولى: صور تقدم الفعل على المرفوع، وفيها:

١. الفعل + الفاعل.
٢. الفعل + الفاعل + المكملات.
٣. الفعل + المكملات + الفاعل.
٤. المكملات + الفعل + الفاعل.
٥. الفعل + النائب.
٦. الفعل + النائب + المكملات.
٧. الفعل + المكملات + النائب.
٨. المكملات + الفعل + النائب.

ثانياً: صور تأخر الفعل عن المرفوع، وفيها:

١. الفاعل + الفعل.
٢. الفاعل + الفعل + المكملات.
٣. الفاعل + المكملات + الفعل.
٤. المكملات + الفاعل + الفعل.
٥. النائب + الفعل.
٦. النائب + الفعل + المكملات.
٧. النائب + المكملات + الفعل.
٨. المكملات + النائب + الفعل.

- **المطلب الثاني: تقسيم الجملة بحسب التركيب وفيه:**

أولاً: الجملة الكبرى:

---

(١) ينظر: التطور النحوي للغة العربية، للأستاذ برجشتراسر، أخرجه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م: ١٢٥.

(٢) ينظر: الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع- القاهرة، ط الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م: ٣٧- ٣٩.

١. **مفهوم الجملة الكبرى عند الهاشمي:** عرفها بأنّها (الإسمية التي خبرها جملة. نحو: العلم ثمرتُه لذيذة)[١]، وهذا التعريف على ما سنرى متأثر بتعريف ابن هشام للجملة الكبرى.

٢. **مفهومها عند النحاة:** لم نجد عند النحاة الأوائل تعريفا للجملة الكبرى أو الصغرى إلا ما وجدنا عند ابن هشام في مُغنيه، إذ عرفها بقوله: ((الكُبرَى هي الاسمية الَّتي خبرها جملَة، نحو: زيدٌ قام أَبوهُ، وزيدٌ أَبوهُ قائمٌ))[٢]، ثم ينبه القارئ على أنَّ هذه الجملة تكون مصدرة بالفعل كما تكون مصدرة بالمبتدأ، ومثل لها بنحو: ظَنَنْت زيدا يقوم أَبوهُ[٣].

ويمكن أن يكتشف من تقسيم ابن هشام هذا أنّه أراد بالكبرى الجملة الموسعة أو المركبة من أكثر من جملة، أمّا الصغرى فلعل المقصود بها المستقلة[٤].

ثم شرع ابن هشام بعد ذلك بتقسيم الجملة الكبرى على قسمين مراعيا صدر الجملة[٥]:

الأول: ذات وجه والمقصود بها الاتفاق بين صدرها وعجزها اسما أو فعلاكان، نحو: (زيدٌ أبوه قائمٌ، وظننتُ زيدًا يقوم أبوه)[٦].

الثاني: ذات الوجهينِ وهي الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية، نحو: (المطر نزل، والنخلَ سقيناه من مائه)[٧].

ولم يضف الدارسون والنحويون زيادة ذات قيمة وأهمية علمية على ما ذكره ابن هشام[٨]، لكن مع ذلك لابدَّ من عرض بعض ما قاله المحدثون، إلتزاما بالمنهج السابق في تعريف الجملتين الأسمية والفعلية، اللتين ذكرت تعريفات المحدثين لهما، وأول من يذكر هنا هو فخر الدين قباوة الذي يعرف الجملة الكبرى بقوله: ((وهي الجملة المكونة من جملتين أو أكثر، إحداهما مبتدأ، أو فاعل، أو خبر، أو مفعول ثان لفعل ناسخ، نحو: سواءٌ عليَّ شيء فعلتَ، سواءٌ علينا أيَّ كتاب قرأتَ، تَبيَّنَ لي كم صبرتم، بدا لنا أيُّكم صادقٌ، الفضلُ خيرُه واسعٌ. . . الجريح يستغيثُ، لسانُك إن تحفظْه يَحفظك، باتَ الطفل يلعب، ما يزال العلم في

(١) القواعد الأساسية للغة العربية: ٣٦٤.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٢٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٥.

(٤) الجملة الصغرى في النحو العربي (مفهوما، ونشأة، وأحكاما)، د. فراس عبد العزيز عبد القادر ومهند فواز هايس، مجلة التربية والعلم- مج (١٩)، عد (١)، لسنة ٢٠١٢م: ٢٥٠.

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٢٧.

(٦) الجملة الصغرى في النحو العربي (مفهوما، ونشأة، وأحكاما): ٢٥٠.

(٧) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع (د. ط): ١/ ٣٦٣.

(٨) ينظر: الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية: ٨١.

طلبه خيرٌ، كان هرِمٌ متى لقي زهيرا أكرمه، رأيت الغدر من يَقرَبْه يندمْ، لا تظنِّنَّ التواكلَ يُغنيك. . .))[١].

ومسألة الفعل الناسخ التي ذكرها قباوة يؤكدها الدكتور فاضل السامرائي في أثناء تعريفه للجملة الكبرى، إذ ذكر أنَّها الاسمية التي خبرها جملة، أو الجملة المصدرة بفعل ناسخ والخبر فيها جملة بحسب الأصل، أي: ما كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الأصل، نحو: (محمدٌ سافر أخوه)، و(زيدٌ سافر)، و(كان محمد أخوه منطلق)، و(ظننت محمدا يسافر أخوه)، فهذه كلها جمل كبرى[٢].

ثانياً: الجملة الصغرى:

١. **مفهومها عند الهاشمي:** عرفها بأنَّها الجملة التي تقع خبرا عن غيرها كجُملة (ثمرته لذيذة) من قولنا: (العلمُ ثمرته لذيذة)[٣].

٢. **مفهومها عند النحاة:** لا يختلف الأمر هنا عمّا هو عليه في تعريف الجملة الكبرى، من انفراد ابن هشام بتعريفها، إذ ذكر أنّها الجملة التي تبنى على المبتدأ، ومثل لها بـ(قام أبوه) من جملة كبرى نصُّها (زيدٌ قام أبوه)، أو بنحو (أبوه قائم) وهي جملة صغرى لـ(زيدٌ أبوه قائم)[٤].

ويعرفها قباوة بقوله: ((وهي الجملة التي تكون جزءا متمَّما للجملة الكبرى، أي: مبتدأ فيها أو فاعلًا أو خبرًا أو مفعولًا ثانيا. ومنها الجمل الثواني في الجمل الكبرى المتقدمة الذكر. وهي: أيَّ شيء فعلت، أيَّ كتاب قرأتَ، كم صبرتم، أيُّكم صادق، خيرُه واسعٌ، يحبُّ، يستغيثُ، إن تحفظْه، يلعبُ، في طلبه خيرٌ، متى لقي زهيرًا أكرمَه، من يَقربه يندم، يُغني، من يدخل الكنيسةَ يومًا يلقَ فيها جآذر، يودي به ترحاله))[٥]، وهذا التعريف المستفاد من تعريف ابن هشام هو الذي يتداوله المحدثون في تعريفاتهم للجملة الصغرى[٦].

ثالثاً: لا صغرى ولا كبرى:

١. **مفهومها عند الهاشمي:** ولم يحدها بحد بل اكتفى بمجرد التمثيل لها بنحو: (العلم نافعٌ)[٧].

٢. **مفهومها عند النحاة:** زاد ابن هشام تفصيلا بوقوع الجملة صغرى وكبرى باعتبارين بقوله: ((وقد تكون الجُملَة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: زيدٌ أَبوهُ غُلامُه منطلقٌ، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير،

---

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٥- ٢٦.

(٢) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر- الأردن، ط الثانية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م: ١٦٨.

(٣) ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية: ٣٦٤.

(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٢٤- ٤٢٥.

(٥) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٦.

(٦) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٦٩، والجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية: ٨٢.

(٧) ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية: ٣٦٤.

و(غُلامه منطلق) صغرى لا غير، لأنّها خبر، و(أَبوهُ غُلامه منطلق) كبرى، باعتبَار (غُلامه منطلق) وصغرى باعتبَار جملة الكلام))[١]، فنلاحظ هنا مجيء جملة (أبوه غلامه منطلق) صغرى باعتبار المبتدأ (زيد)، وكذا كبرى باعتبار (غلامه منطلق).

وتفصيل الجملة إلى نوع ثالث لا صغرى ولا كبرى ذكره أيضا فخر الدين قباوة وفصَّله بقوله: ((أما سائر الجمل التي تقوم كل منها برأسها، ولا تتصل بغيرها اتصالًا إسناديا أصليا أو فرعيا، نحو: الدارُ واسعةٌ، نجحَ الطلابُ، أصبحَ العلم يسيرا، إن تجتهد تنجحْ، فهي ليست كبرى ولا صغرى، لأنّها تركيب بسيط متميز بنفسه))[٢]، ولم يزد المحدثون على هذا التفصيل شيئا يذكر[٣].

- **المطلب الثالث: تقسيم الجملة بحسب الجانب الوظيفي وفيه:**

أولاً: الجملة الخبرية:

١. مفهومها عند الهاشمي: لم يعرف الهاشمي الجملة الخبرية بل اكتفى بالتمثيل لها، وشرع بذكر وقوعها بعد النكرات المحضة أو بعد المعارف المحضة، وأنها تعرب في الأولى صفةً، نحو: رأيتُ رجلا يكتبُ، وفي الثانية حالًا، نحو: أقبل محمدٌ يبتسمُ[٤].

٢. مفهومها عند النحاة: كانت عناية علماء النحو بالجملة الخبرية تقعيدا وتفريعا أقل من جهد البيانيين، لكن لم يمنع ذلك من أن نجد مَن يحدها من النحاة، فهذا المبرد يعرف الخبر بقوله: ((والخبر ما جازَ على قائِله التَّصديق والتكذيب))[٥]، وخصص خالد الأزهري الجملة الخبرية بقوله: ((وَهِي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر إلى قائلها))[٦]، وهو التعريف نفسه الذي تناقله المحدثون فمن ذلك قول الغلاييني: ((والمراد بالجملة الخبرية ما لا يتوقف تحققُ مضمونها على النطق بها. فاذا قلتَ: كرّمتُ

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٢٥.

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٦.

(٣) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٦٩، والجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية: ٨٢.

(٤) ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية: ٣٦٥.

(٥) المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، ط الثانية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م: ٣/ ٨٩، وينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط الثالثة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م: ١/ ٦٢، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ط الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م: ١/ ١٦٥.

(٦) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية- لبنان، ط الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م: ١/ ١٦٨، وينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٧٠.

المجتهد، أو سأكرمه، فتحقق الإكرام لا يتوقف على الإخبارَ به))[١]، ويزيد عباس حسن هذا التعريف تفصيلا وبيانا بقوله: ((وهي الجملة التي يكون معناها صالحا للحكم عليه بأنَّه صدق أو كذب، من غير نظر لقائلها، من ناحية أنّه معروف بهذا أو بذلك. ومن أمثلتها أن يقول قائل: نزل المطر أسم. أو: حضر والدي اليوم. أو: يحضر الغائبون غدا. فكل جملة من هذه الجمل عرضة لأن توصف بأنها صادقة أو كاذبة في حد ذاتها، أي: بإغفال قائلها، فكأنه مجهول الحال تماما من ناحية اتصافه بالصدق والكذب. وهذا معنى قولهم: إنَّ الجملة الخبرية هي التي تحتمل الصدق والكذب لذاتها. أي: بدون نظر لقائلها، فلا نحكم على جملة خبرية بأنها صادقة فقط، لأن قائلها معروف بالصدق، ولا كاذبة فقط، لأن قائلها مشهور بالكذب))[٢]، وعليه سار بقية المحدثين في تعريفاتهم[٣].

٣. أنواع الجملة الخبرية: تأتي الجملة الخبرية على (أربعة أضرب: فعلية، وإسمية، وشرطية، وظرفية)[٤]، ويمكن أن نمثل لكل واحدة على حِدَة[٥]:

أ. الجملة الفعلية: نحو: (زيدٌ قامَ أبوه)، فزيد: مرتفع بالابتداء. وقام في موضع خبره وفيه ضمير يرتفع بأنّه فاعل.

ب. الجملة الاسمية: بأنْ يكون الجزء الأول منها اسما، وذلك نحو: (زيدٌ أبوه قائمٌ، ومحمدٌ أخوه منطلقٌ)، فزيد: مبتدأ أوّل، وأبوه: مبتدأ ثانٍ، وقائمٌ: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ الأول.

ج. الجملة الشرطية: فنحو قولك: (زيدٌ إنْ يَقُم أقُمْ معه)، فهذه الجملة وإنْ كانت من أنواع الجمل الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أنْ يَستقلَّ الفعلُ بفاعلِه نحو: (قامَ زيدٌ)، إلا إنَّه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى، حتى صارتا كالجملة الواحدة، نحو: المبتدأ والخبر.

---

(١) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية- بيروت، ط الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م: ١/ ١٣٨.

(٢) النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط الخامسة عشرة: ١/ ٣٧٤.

(٣) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٧٠، والجملة الخبرية والإنشائية، د. فاضل صالح السامرائي، بحث منشور على الشبكة العالمية: ١١٨.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، بإشراف: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية- مصر: ١/ ٨٨- ٨٩.

د. الرابعة الظرف: والظرف على ضربين: ظرف من الزمان، وظرف من المكان. وحقيقة الظرف ما كان وعاء، وسمي الزمان والمكان ظروفا؛ لوقوع الحوادث فيهما، وقد يقع الظرف خبرا عن المبتدأ، نحو قولك: (زيدٌ خلفك، والقتالُ اليوم).

ثانياً: الجملة الإنشائية:

١. مفهومها عند الهاشمي: وهنا أيضا لم يقدم الهاشمي تعريفا للجملة الإنشائية، بل اكتفى بمجرد التمثيل لها بنحو: احفظ، ولا تلعب، ثم التذكير بأنّ هذا النوع من الجمل يقع بعد المعارف والنكرات، لكن على كل الأحوال لا يعرب صفات أو أحوال لها[١].

٢. مفهومها عند النحاة: ندر تعريف الجملة الإنشائية عند النحاة الأوائل، إلّا أنّ القراءة المتتابعة كشفت تعريفا عند السيوطي، الذي حدَّها بقوله: ((الإنشائية وهي المُقارن حصول معناها للفظها))[٢]، فالسيوطي يدلل من هذا التعريف أنّ حصول مضمون هذه الجملة يكون بعد النطق بها، ولا يمكن أن يكون حدوثها قبل النطق بها.

وبهذا المفهوم عرَّف بعض المحدثين الجملةَ الإنشائية، إذ جعلوا تحقق المطلوب منها يقع بعد زمن التكلم وليس قبله[٣].

وذهب قسم منهم إلى اعتبار عنصر الإخبار، فالجملة التي لا تحمل خبرا تعد جملة إنشاء لا غير، يقول د. فاضل السامرائي: ((وأمّا الإنشاء فهو كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب وهو على قسمين:

الإنشاء الطلبي وهو ما يستدعي مطلوبا كالأمر والنهي والاستفهام.

والإنشاء غير الطلبي وهو ما لا يستدعي مطلوبا كصيغ العقود وألفاظ القسم والرجاء ونحوها))[٤].

ويفصل علماء المعاني في تعريف هذه الجملة تفصيلات وافية مُفهمة، كتفصيل عبد الرحمن حبنّكة في قوله: ((الجملة الإنشائيّة، وهي الجملة الّتي لم تشتمل على خبرٍ، وإنَّما أنشأَ النُّطقُ بها حدثاً ما، كإنشاء طلب الفعل، إذا قُلت لابنك: اسقِنِي، أو قُلتَ لهُ: اجتَهد، أو لا تكسَلْ، وكإنشاء طلب الفَهم، إذا قلتَ للفقيه: هل يجوز أن أفعل كذا؟ أو ما حكمُ كذا شرعاً. ونحو ذلك.

---

(١) ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية: ٣٦٥.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر: ١/ ٣٣٣.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية: ١/ ١٣٨.

(٤) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٧٠، وينظر: الجملة الخبرية والإنشائية، د. فاضل صالح السامرائي: ١١٨.

فليس القصد من الجملة الإنشائيّة الإعلامَ بنسبةٍ حكميّةٍ تحقَّقت أَو لم تتحقَّق في الواقع، و إن كان يلزم عقلاً من إيراد الجملة الإنشائيّة فهمُ قضايا وجُملٍ خبريَّةٍ أُخرَى لا تدُلُّ عليها الجملة الإنشائيّةُ بمنطُوقها دلالةً مُباشِرة، بل تَدُلُّ عليها باللُّزوم الذهني))[1]، فنلاحظ هنا أنّه توسع في تحديد معنى الجملة الإنشائية، وفصّل في تفريعاتها ... والإنشاء على قسمين: الإنشاء الطلبي، والإنشاء غير الطلبي.

أما القسم الأول:

الإنشاء غير الطلبي: فهو ما لا يستدعي مطلوبا، وله أساليب كثيرة منها: التعجب، وأفعال المدح والذم، وكل فعل حوّل إلى صيغة (فعُل) بقصد المدح أو الذم، وألفاظ الرجاء، وألفاظ القسم، وألفاظ العقود، النعت المقطوع لإنشاء المدح والذم، وأسماء الأفعال، ورب وكم الخبرية.

والإنشاء الطلبي: وهو ما يستدعي مطلوبا كالأمر، والنهي، والتمني، والاستفهام، والنداء، والعرض، والتحضيض[2].

- **تراكيب الجملة الإنشائية[3]:**

أولا: تركيب الاسم مع الاسم، وفيها:

١. الجملة المركبة من اسمين صريحين.

٢. النكرة الدالة على الدعاء.

٣. تركيب أسماء الاستفهام، وكم الخبرية في الجملة الإسمية.

٤. تركيب ألفاظ القسم.

ثانيا: تركيب الأفعال مع الأسماء، وفيه:

١. التركيب مع فعل الأمر.

٢. تركيب صيغ العقود.

٣. تركيب أفعال الرجاء.

٤. تركيب أسماء الاستفهام مع الأفعال.

ثالثا: تركيب الأفعال مع الحروف.

١. تركيب الفعل المضارع مع لام الأمر.

---

(١) البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الدمشقي (ت١٤٢٥هـ)، دار القلم- دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م: ١/ ١٦٧.

(٢) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٧٠- ١٧٤.

(٣) ينظر: الجملة الإنشائية بنيةً وتركيبًا، غنوة عباس نظام، الحداثة، عدد ١٩٥/ ١٩٦، خريف ٢٠١٨م: ٤٠٥ - ٤١٠.

٢. تركيب الفعل المضارع مع لا الناهية.
٣. تركيب الفعل المضارع مع حروف العرض والتحضيض.
٤. تركيب الفعل مع حرفي الاستفهام (هل والهمزة).

رابعا: تركيب الحروف مع الأسماء.

١. تركيب حروف التمني مع الاسم.
٢. تركيب حروف النداء مع الاسم.
٣. تركيب (رُبَّ) مع الاسم.

خامسا: تركيب الجمل.

١. الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ.
٢. الجملة الواقعة خبرا لـ(إنَّ) وأخواتها.
٣. الجملة الواقعة خبرا لـ(أن) المخففة.
٤. الجملة الواقعة صلة الموصول.
٥. الجملة الإنشائية المركبة مع (أنْ) مع فعل الأمر.

- **المطلب الرابع: تقسيم الجملة بحسب الإعراب وفيه:**

أولاً: جمل لها محل من الإعراب:

١. **تعريفها عند الهاشمي:** لم يقدم تعريفا لهذا النوع من الجمل، واكتفى بذكر أقسامها فقط، ولم يقدم فرقا بين ذات المحل والتي ليس لها محل، وأقسام الجملة المعربة عنده سبعا، وهي[1]:

أ. الواقعة خبرا عن مبتدأ. أو عن إنّ وأخواتها. أو عن كان وأخواتها. وكاد وأخواتها.
ب. الواقعة مبتدأ.
ج. الواقعة حالا.
د. الواقعة مفعولا.
هـ. الواقعة مضافا إليها.
و. الواقعة جوابا لشرط جازم إذ أُقرنت بالفاء. أو إذا الفجائية.
ز. التابعة لجملة قبلها لها محل من الإعراب.

(١) ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية: ٣٦٥ - ٣٦٦.

٢. **تعريفها عند النحاة:** ذكروا الجمل التي يكون لها محل من الإعراب من غير أن يقدموا حدًّا لها، بل اكتفوا بذكر جزئيات أخرى تفهم القارئ حقيقة هذا النوع من الجمل.

فالمرادي يوضح في رسالة له عن الجمل أنَّ الأصل في الجمل أن لا يكون لها محل في الإعراب، بسبب استقلاليتها، فنجده يذكر أنَّ أصلها أن تكون مستقلة لا تتعدد بمفرد، ولا تقع موقعه، وما كان من الجمل له محل من الإعراب فإنّما ذلك لوقوعه موقع المفرد وسد مسده، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءا لما قبلها، فنحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك[١]، وبهذا الفهم حدَّها عبده الراجحي بقوله: ((هي التي تحل محل مفرد؛ لأنّ المفرد هو الذي يوصف بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم))[٢]، فهذا هو الأساس المعتبر في تقسيم الجمل على نوعين لها محل وليس لها محل من الإعراب[٣].

وذكر المرادي أنّه يدخل تحت هذا النوع سبع جمل، وهي: الخبرية، والحالية، والمحكية بالقول، والمضاف إليها، والمعلق عنها العامل، والتابعة لما هو معرب أو له محل من الإعراب، والواقعة جواب أداة شرط جازمة مصدرة بالفاء أو إذا أو قد[٤].

وعلى هذا التقسيم سار النحاة مع زيادة بيان وتفصيل وإيضاح، كما وجدنا عند ابن هشام، إذ ذكر أنّها سبع، وفصَّل القول في كل واحدة منها، وأطال التمثيل والاستشهاد لكل جزئياتها، وذكر تفرعات كل واحدة من هذه الجمل السبع[٥].

ثم نبه ابنُ هشام ﵀ على مسألة مهمة مفادها أنَّ هذا التقسيم جار على وفق ما قرره النحاة السابقون، وأنَّ الحق غير ذلك، فنجده يقول: ((هذا الَّذِي ذكرته -من انحصار الجمل التي لها محل في سبع- جَار على ما قرَّروا، والحق أَنَّها تسع، وَالَّذِي أهملوه: الجُملة المستثناة، والجُملة المسند إِلَيها.

أما الأولى فنحو ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ۝٢٤﴾ [الغَاشِيَة من الآية ٢٢ الى الآية ٢٤]، قال ابن خروف: مَن مُبتدأ، ويعذبه الله الخبر، والجُملة في موضع نصب على الاستثنَاء المُنقطع، وقال الفراء فِي قراءة بعضهم ((**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُم**)): إِن (قليلٌ) مبتدأ حذف خبره أَي لم يشربُوا، وقال جماعة فِي {إِلَّا امرَأَتك} بالرَّفع: إِنَّه مبتدأ والجُملة بعده خبر، وليس من ذلك نحو (ما مررتُ بأحدٍ إِلَّا زيدٌ خير منهُ) لأَن الجُملة هُنا حال من أحد باتّفاق، أَو صفة له عند الأخفش، وكل منهما قد مضى

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ١١٢.
(٢) التطبيق النحوي: ٣٣٠.
(٣) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٨٥.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ١١٢.
(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٥٨ وما بعدها.

ذكره، وكذلك الجملة فِي ﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفُرْقَان الآية ٢٠] فإنَّها حال، وفي نحو (ما علمت زيدًا إلَّا يفعل الخير) فإنَّها مفعول، وكل ذلك قد ذكر.

وأما الثَّانية: فنحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البَقَرَة الآية ٦] إذا أعرب سواء خبرا، وأنذرتهم مبتدأ، ونحو (تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ من أَن تراهُ) إذا لم تقدر الأَصل أَن تسمع، بل يقدر تسمع قائما مقام السماع، كما أَنّ الجُملة بعد الظّرف في نحو ﴿وَيَوۡمَ نُسَيِّرُ ٱلۡجِبَالَ﴾ [الكَهْف الآية ٤٧] ، وفِي نحو (أأنذرتهم) في تأْوِيل المصدر، وإِن لم يكن معهُما حرف سابك))[(١)].

ثم نبّه ابن هشام على قضية مجيء الجملة من الفاعل، وأنَّ ذلك من القضايا الخلافية والمشهور فيه المنع، وأجازه هشام وثعلب، وزاد الفراء وجماعة تفصيلا ونسبوه لسيبويه فقالُوا: ((إِن كان الفِعل قلبيا ووجد مُعلّق عن العمل نحو: (ظهر لي أَقام زيد) صَحَّ، وإِلَّا فلا. . . ومنع الأكثَرون ذلك كلَّه، وأولُوا ما ورد ممَّا يُوهِمهُ))[(٢)].

ومما استدل به المانعون ثلاثة أدلة، هي[(٣)]:

١. أنَّ الفاعل كجزء من الفِعل ولا يُمكن جعل الجُملَة كالجزء لاستقلالها.

٢. أنَّ الفاعِل قد يكون مضمراً ومعرِفة بالألف واللَّام، وإضمار الجُملة لا يصحُّ والألف واللَّام لا تدخل عليها.

٣. وأنَّ الجُملة قد عمل بعضُها في بعض، فلا يصحُّ أن يعمل فيها الفِعل لا في جُملتها ولا في أبعاضها إِذ لا يُمكن تقديرها بالمفرد هُنَا.

وأمّا من جاء بعد ابن هشام فهو آخذ بما وجد[(٤)]، وكذا المحدثون فالأكثرون على جعل الجمل المعربة سبع[(٥)]، إلا أنَّ سعيد الأفغاني جعل هذه الجمل ثمانيا، إذ زاد الجملة الواقعة فاعلا أو نائبا عن الفاعل[(٦)].

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٧٧.

(٢) المصدر نفسه: ٤٧٨.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، ط الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٩م: ١١٥.

(٤) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٣٧، ودليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمي (ت ١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية- الكويت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م: ٩٠.

(٥) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣/ ٢٨٥، والنحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع: ٢/ ٤٨٣، والتطبيق النحوي: ٣٣٠.

(٦) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م: ٣٩٦.

ثانياً: جمل لا محل لها من الأعراب:

١. **تعريفها عند الهاشمي:** لم يعرف الهاشمي هذا النوع من الجمل أيضا، بل اكتفى بذكر أنواعها، ومثَّل لها، وهي عنده[١]:

أ. الواقعة جوابا لقسم.

ب. الواقعة صلة لموصول.

ج. الواقعة جوابا لشرط. غير جازم كإذا، ولو، ولولا، ولوما، وكلما. أو جازم غير مقرونة بالفاء أو إذا.

د. الواقعة في ابتداء الكلام.

ه. المفسرة.

و. المعترضة وهي الفاصلة بين متلازمين.

ز. التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.

٢. **تعريفها عند النحاة:** لم يعتن النحاة القدماء بتقديم تعريف جامع مانع لهذا النوع من الجمل، بل عملوا على وصفها وصفا يرسم صورتها في ذهن القارئ، ووجدت تعريفا بسيطا لها عند المحدثين، إذ عرفها عبده الراجحي بقوله: ((هي الجملة التي لا تحل محل كلمة مفردة، ومن ثَمَّ لا يقال فيها: إنّها في موضع رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم))[٢].

وذكر المرادي في رسالته أنَّ هذه الجمل التي لا محل لها من الإعراب تسع[٣]: الابتدائية، والاعتراضية، والصلة، والتفسيرية، وجواب القسم، والواقعة بين أدوات التحضيض، والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة، والواقعة جوابا لها، والتابعة لما لا موضع له.

وذهب ابن هشام إلى أنَّ الجمل التي لا محل لها سبع، وأطال القول فيها، وذكر تفصيلاتها، وأكثر ذكر تفرعاتها، واستشهد لها بشواهد كثيرة ومنتوعة، وهي عنده: الجملة الابتدائية، والمعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية أو تحسينا، والتفسيرية، والمجاب بها القسم، والواقعة جوابا لشرط غير جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا الفجائية، والواقعة صلة الموصول، والتابعة لما لا محل له[٤]، وعلى هذا درج النحاة بعده[٥].

---

(١) ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية: ٣٦٦.

(٢) التطبيق النحوي: ٣٤٨.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ١١٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٢٧ وما بعدها .

(٥) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٤٨ – ٦٩، ودليل الطالبين لكلام النحويين: ٩١- ٩٢.

وجعلها بعض المحدثين تسعا بإضافة الجملتين التعليلية والاستئنافية[١]، والأكثرون على نفس تقسيم ابن هشام[٢].

أما فخر الدين قباوة فقد فصل بين متشابهاتها أكثر فجعلها عشر جمل وهي عنده: الابتدائية، الاستئنافية، جملة الشرط غير الظرفي، الاعتراضية، التفسيرية، جواب القسم، جواب الشرط غير الجازم، جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا، صلة الموصول، التابعة لجملة لا محل لها[٣].

* * *

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣/ ٢٨٧.

(٢) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: ٣٩٩- ٤٠١، والتطبيق النحوي: ٣٤٨- ٣٥٥، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٨٧- ١٩٥.

(٣) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣٦ -١٣٠.

الخاتمة

١. لم يهمل الهاشمي ذكرَ القضايا الرئيسةَ التي تتعلق بالجملة وأنواعها بما ينسجم ومنهج الكتاب الذي يمتاز بالسهولة والوجازة، فقد ذكر تعريفا بسيطا للجملة، وذكر أنواعها باعتباراتها الأربعة مع التمثيل لكل واحدة منها.

٢. فيما يتعلق بالجملة الإسمية أرى أن الأخذ بقول مهدي المخزومي في اعتبار القضية الإسنادية ودلالة المسند على الثبوت، أو اتصاف المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا يخرج المبتدئين من دائرة الخلاف والحيرة في الجمل مثل: (زيدٌ ذهب، والطالبُ كتب. . .)، وعكسها الجملة الفعلية.

٣. في الجملتين الصغرى والكبرى نجد الهاشمي متابعا للنحاة في ذلك. . .

٤. لم يعرف الهاشمي الجملة الخبرية بل اكتفى بتقديم تمثيل لها، على الرغم من وجود تعريفات ذكرها النحاة قبله كالأزهري، ومثلها فيما يتعلق بالجملة الإنشائية.

٥. أدخل الهاشمي جملة المبتدأ ضمن الجمل المعربة وهذا يعد مخالفة للسابقين كابن هشام وغيره.

* * *

المصادر والمراجع

١. الأساليب الإنشائية في النحو، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط الخامسة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٢. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٣. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط الثالثة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٤. الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت٧٦١هـ)، دار الجيل- بيروت، ط الخامسة، ١٩٧٩م.

٦. البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الدمشقي (ت١٤٢٥هـ)، دار القلم- دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٧. التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٨. التطور النحوي للغة العربية، للأستاذ برجشتراسر، أخرجه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

١٠. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية- بيروت، ط الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١١. الجملة الإسمية علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع- القاهرة، ط الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٢. الجملة الإنشائية بنيةً وتركيبًا، غنوة عباس نظام، الحداثة، عدد ١٩٥/ ١٩٦، خريف ٢٠١٨م.

١٣. الجملة الخبرية والإنشائية، د. فاضل صالح السامرائي، بحث منشور.

١٤. الجملة الصغرى في النحو العربي (مفهوما، ونشأة، وأحكاما)، د. فراس عبد العزيز عبد القادر ومهند فواز هايس، مجلة التربية والعلم- مج (١٩)، عد (١)، لسنة ٢٠١٢م.

١٥. الجملة العربية (مكوناتها، أنواعها، تحليلها)، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب- القاهرة، ط

الثانية (د. ت).

١٦. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر- الأردن، ط الثانية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.

١٧. الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، حسين منصور الشيخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، ط الأولى، ٢٠٠٩م.

١٨. الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع- القاهرة، ط الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية (د. ط).

٢٠. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع (د. ط).

٢١. دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمي (ت ١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية- الكويت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢٢. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشمُوني (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٣. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية- لبنان، ط الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢٤. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ/ ١٩٦٦م.

٢٥. شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، بتحقيق: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية- مصر.

٢٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ط الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

٢٧. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي- بيروت، ط الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٨. القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية- بيروت، (د. ط).

٢٩. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: محمد

عثمان، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، ط الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٣٠. لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣١. معجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة وما طبع منها أو حقِّق بعد وفاتهم وفيات (١٣١٥- ١٤٢٤هـ)، محمد خير رمضان يوسف، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية-الرياض، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٣٢. معجم لغة النحو العربي، السفير أنطوان الدّحداح، مكتبة لبنان ناشرون، ط الأولى، ١٩٩٣م.

٣٣. مغني اللبيب، أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط الأولى، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٣٤. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط الأولى، ١٩٩٣م.

٣٥. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣٦. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، ط الثانية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٧٣. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو مصرية، ط الثالثة، ١٩٦٦م.

٣٨. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣٩. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة– بيروت، ط الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٦م.

٤٠. النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

٤١. النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط الخامسة عشرة.

٤٢. نظرات في الجملة العربية، كريم ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ط الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٤٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.